● أخبار قصيرة

٤٠٠ مليون يورو.. حجم التبادل التجاري الإيراني-الأوروبي

أعلن "يوروستات" أن صادرات الإتحاد الأوروبي إلى إيران زادت بنسبة ٧٪ في الشهر الأول من العام الجاري، وتجاوزت التبادلات بين الجانبين ٤٠٠ مليون يورو هذا الشهر.

وأعلن مركز الإحصاء التابع للمفوضية الأوروبية "يوروستات" أن إجمالي التجارة بين إيران و٢٧ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي في الشهر الأول من العام الجاري بلغ ٤٠١ مليون يورو.

وشهدت المبادلات التجارية بين إيران والاتحاد الأوروبي نمواً بنسبة ٥ في المائة هذا الشهر مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وتم الإعلان عن قيمة التبادل التجاري بين الجانبين في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢ بمبلغ ٣٨١ مليون يورو. وشهدت التبادلات بين الجانبين نمواً بنسبة ٨٪ خلال العام الماضي.

ووفقاً لهذا التقرير، زادت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى إيران في يناير ٢٠٢٣؛ لكن واردات الاتحاد الأوروبي من إيران انخفضت بشكل طفيف.

٦ مليارات دولار.. صادرات إيران من قطع غيار السيارات

صرح رئيس مجلس إدارة جمعية تصنيع الأجزاء المتجانسة في ايران، إنه من المتوقع أن تبلغ قيمة صادرات قطع غيار السيارات ٦ مليارات دولار في العام ٢٠٢٥.

وقال محمد رضا نجفي منش، في تصريح لمراسل وكالة فارس، في إشارة إلى إبرام عقد مع روسيا لتصدير قطع غيار السيارات، قال: إن إمكانيات روسيا لاستيراد قطع غيار السيارات عالية جداً؛ لكن يجب علينا أن ندرك أن التصدير مسألة وقت وتحتاج الى تخطيط وصبر ومتابعة. وأضاف: تصدر تركيا ٣٠ إلى ٤٠ مليار دولار من قطع غيار السيارات إلى دول مختلفة من العالم كل عام، ويمكننا القيام بذلك أيضاً، ومن المتوقع أن ترتفع صادراتنا في هذا القطاع في العام ٢٠٢٥ لتصل الى ٦ مليارات دولار.

وفي إشارة إلى تحسين جودة قطع غيار السيارات، قال نجفي منش: منذ فترة، يتم إنتاج سيارة "تندر ٩٠" في البلاد، ٦٠٪ منها منتجة محلياً، والجميع راض عن جودة هذه السيارة.

إيران التاسعة عالمياً في إنتاج الصلب

أعلنت الرابطة العالمية للحديد والصلب أن إنتاج الصلب الإيراني في الشهرين الأولين من العام الجاري ٢٠٢٣ شهد نمواً ملحوظاً بنسبة أكثر من ٢١٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إذ بلغ ٥/١ مليون طن.

وحسب تقرير للرابطة، فقد سجلت ايران نمواً كبيراً بنسبة ٢١/١٪ في إنتاج الصلب في أول شهرين من هذا العام. وأفادت التقارير أن إنتاج ايران من الصلب الذي بلغ ٤/٢١ مليون طن في أول شهرين من عام ٢٠٢٢، ارتفع إلى ٥/١ مليون طن في أول شهرين من عام ٢٠٢٣. ومع نمو إنتاجها من الصلب بأكثر من ٢١٪ في الشهرين الأولين من هذا العام، فقد أصبحت ايران تاسع أكبر منتج للصلب في هذه الفترة.

محكمة العدل الدولية تدعو الطرفين لإجراء مفاوضات لتحديد وجدولة الأضرار

واشنطن مُرغمة على تعويض طهران

فيما يتعلق بتجميد الأصول الإيرانية، خلصت المحكمة إلى أنه، على عكس إدعاء الحكومة الأميركية، لم يأت الأمر التنفيذي لأوباما في عام ٢٠١٢ ضمن إستثناءات معاهدة ١٩٥٥، بل يعد إنتهاكاً لإلتزامات الولايات المتحدة

الوفاق/ وكالات

أصدر مركز الشؤون القانونية الدولية التابع للدائرة القانونية برئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بياناً بشأن القرار الهام لمحكمة العدل الدولية في لاهاي الذي يدين بصراحة مصادرة حكومة الولايات المتحدة لأصول بنوك وشركات إيرانية.

وجاء في البيان، الصادر عن المركز الذي نشر مساء الخميس الماضي، إن محكمة العدل الدولية، وفق القرار الذي أصدرته ضد الحكومة الأميركية في ملف تجميد بعض الأصول الإيرانية، اعتبرت تجميد أصول عائدة للحكومة الإيرانية وعدد من البنوك والشركات الإيرانية من قبل المحاكم الأميركية مخالفة لالتزامات ذلك البلد (أميركا) في معاهدة الصداقة لعام ١٩٥٥. وأضاف البيان: على الحكومة الأميركية التعويض عن الأضرار التي لحقت بإيران نتيجة تجميد تلك الأصول.

وتابع البيان: كما أقرت المحكمة بأن تجميد أصول الحكومة الإيرانية والمؤسسات والبنوك الإيرانية في عام ٢٠١٢ يعد إنتهاكاً لمعاهدة ١٩٥٥، ورفضت إشارة حكومة الولايات المتحدة إلى إستثناءات المادة ٢٠ من المعاهدة لتبرير إصدار قرار تجميد الأصول الإيرانية. وأضاف: كذلك، في الملف المذكور أعلاه، اشتكت الحكومة الايرانية من إصدار أحكام ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من قبل محاكم الولايات المتحدة وتنفيذ هذه الأحكام ضد أصول الحكومة وأصول بنوك وشركات إيرانية مستقلة عن الحكومة الإيرانية.

وأردف البيان: لكن الولايات المتحدة زعمت أن إجراءات المحاكم الأميركية لا تتعارض مع التزامات ذلك البلد في معاهدة ١٩٥٥، بما في ذلك احترام الشخصية القانونية المستقلة للشركات الإيرانية، لأن البنوك والشركات الإيرانية، حسب زعمها، ليست مستقلة عملياً عن الحكومة الإيرانية، ويمكن مصادرة أصولها في تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الحكومة الإيرانية.

وجاء في جانب آخر من البيان: زعمت الولايات المتحدة أيضاً أن المحكمة تفتقر إلى الاختصاص للنظر في شكوى مصادرة أصول البنك المركزي في ملف بيترسون لأن البنك المركزي مؤسسة ذات سلطات وواجبات سيادية ولا تعتبر مؤسسة تجارية خاضعة لمعاهدة ١٩٥٥.

ورفضت المحكمة في قرارها دفاعات الولايات المتحدة عن مسؤولية الحكومة الأميركية في انتهاك استقلالية الشركات الإيرانية وعدم شرعية مصادرة الأصول العائدة لبنك ملي وبنك صادرات، وبنك سبه وبنك توسعة الصادرات، وشركة البنية التحتية للاتصالات، والشركة الوطنية للنقل البحري في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة بهران للنفط، وشركة إيران للصناعات البحرية، وشركة إيران إير؛ لكنها لم تقبل شكوى إيران بشأن مصادرة الأصول المملوكة للبنك المركزي بسبب عدم الاختصاص.

وكذلك فيما يتعلق بتجميد أصول الحكومة والبنوك الإيرانية، خلصت المحكمة إلى أنه، على عكس إدعاء الحكومة الأميركية، لم يأت الأمر التنفيذي لأوباما في عام ٢٠١٢ ضمن إستثناءات معاهدة ١٩٥٥، بل يعد إنتهاكاً لالتزامات الولايات المتحدة.

وحول الأضرار الناجمة التي لحقت بإيران جراء انتهاك الولايات المتحدة لشروط معاهدة الصداقة، دعت المحكمة الطرفين لإجراء مفاوضات لتحديد وجدولة الأضرار.

ووفقاً لقرار المحكمة بشأن عدم الاختصاص القضائي بشأن المصادرة غير القانونية لأصول البنك المركزي من قبل حكومة الولايات المتحدة، ستواصل الحكومة الإيرانية ملاحقة مسؤولية الحكومة الأميركية عن المصادرة غير القانونية لأصول البنك المركزي بطرق أخرى.

ولا يزال البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية يتابع إعادة أصوله المصادرة في الدعوى القضائية التي رفعها أمام محاكم لوكسمبورغ ضد مؤسسة "كليرستريم" وبنك "يو بي أي إي" بسبب خرقهما للعقد.

وثيقة أخرى حول شرعية مواقف إيران

من جانبها، اعتبرت وزارة الخارجية الايرانية القرار الصادر من محكمة العدل الدولية حول الأصول الايرانية المجمدة من قبل واشنطن بأنه يعد وثيقة أخرى حول شرعية مواقف إيران والسلوك الخاطئ للحكومة الأميركية.

وجاء في بيان وزارة الخارجية بشأن قرار محكمة العدل الدولية: إن قرار محكمة العدل الدولية وثيقة أخرى حول شرعية مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسلوك الخاطئ لحكومة الولايات المتحدة الأميركية. وأضاف البيان: في القرار، رفضت محكمة العدل الدولية جميع الدفاعات والإدعاءات الزائفة للحكومة الأميركية، ولم تنظر في أي من حجج تلك الحكومة، وأكدت المحكمة في قرارها انتهاك حكومة الولايات المتحدة الأميركية للالتزامات الدولية. وذكرت أن الحكومة الأميركية قد انتهكت الالتزامات الواردة في المادة ٣ (الفقرة ١) والمادة ٤ (الفقرتان ١ و٢) والمادة ١٠ من معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية بين إيران وأميركا الموقعة في ١٥ أغسطس ١٩٩٥ وأكدت المسؤولية الدولية للحكومة الأميركية.

وتابع البيان: إن محكمة العدل الدولية، وبعد تأكيد المسؤولية الدولية للحكومة الأميركية، طالبت تلك الحكومة بالتعويض عن الأضرار، وتعتقد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية يظهر صلابة الحجج وموثوقية طلب إيران. وأضاف البيان: في هذا القرار المهم، رفضت المحكمة بحق، جميع الدفاعات الفارغة للولايات المتحدة، ومن خلال التأكيد على انتهاك التزاماتها، اعتبرت ايران بأنها صاحبة الحق، وان إلزام الولايات المتحدة بالتعويض عن الخسائر يعتبر بذاته أهم دليل لشرعية طلب الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وجاء في هذا البيان: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر المطالبة بحقوق الشعب الإيراني أحد واجباتها المتأصلة وستستخدم جميع الوسائل والطرق الدبلوماسية والقانونية والقضائية للمطالبة بحقوق الشعب الإيراني النبيل والمصالح الوطنية للإيرانيين.

وحددت محكمة العدل الدولية في قرارها عامين من تاريخ صدور القرار كوقت للمفاوضات لتحديد مقدار الأضرار. خلال هذه الفترة، يجب على الطرفين التفاوض والاتفاق على تقدير وتحديد الأضرار التي لحقت بحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال هذه الفترة، بناء على طلب أحد أطراف النزاع، فستلعب محكمة العدل الدولية دوراً في تحديد مقدار الأضرار التي لحقت بإيران.

ورغم أن محكمة العدل الدولية لم تعتبر نفسها مختصة بالتعامل مع مبلغ نحو ملياري دولار من أصول البنك المركزي، فان هذا لا يعني أن الجانب الإيراني لن يتابع مطالبته بطرق أخرى. تعتبر حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية المطالبة بحقوق الشعب الإيراني أحد واجباتها المتأصلة وستستخدم جميع الأدوات والأساليب الدبلوماسية والقانونية والقضائية للمطالبة بحقوق الشعب الايراني والمصالح الوطنية للإيرانيين.

العدل الدولية: يجب تعويض طهران

يذكر أن محكمة العدل الدولية قضت بأن الولايات المتحدة جمدت بشكل غير قانوني جزءاً من الأصول الإيرانية التي لا تنتمي للبنك المركزي الإيراني، ويتعين على واشنطن تعويض طهران عن ذلك. وقال نائب رئيس المحكمة، كيريل غيفورغيان، في جلسة يوم الخميس الماضي: تجميد جزء من أصول إيران من قبل الولايات المتحدة غير قانوني ويجب دفع تعويض عن ذلك. وأضاف: لقد انتهكت الولايات المتحدة التزاماتها بموجب المادة ٣ الفقرة ١ من معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية لعام ١٩٥٥ مع إيران، وبالتالي يتعين عليها دفع تعويضات لطهران عن عواقب وانتهاكات الالتزامات الدولية. وأكد نائب رئيس المحكمة أنه سيتم تحديد مبلغ التعويض في مرحلة لاحقة من الإجراءات.

وفي عام ٢٠١٦، رفضت المحكمة العليا الأميركية إعادة ملياري دولار للبنك المركزي الإيراني من الأصول الإيرانية المجمدة، وحكمت بأن المبلغ يجب أن يذهب إلى العائلات الأميركية ذوي ضحايا تفجيرات بيروت عام ١٩٨٣ والهجمات الإرهابية الأخرى، حسب وصفها.

واستأنفت إيران أمام محكمة الأمم المتحدة بسبب حقيقة أن السلطات الأميركية، بعد أن وصفت طهران بأنها "راعية للإرهاب"، صادرت هذه الأصول.

تبلغ ٤٥ ملياراً و٣٠٠ مليون دولار

صادرات إيران غير النفطية لأعلى مستوى منذ ١٠ أعوام

أعلن عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى الاسلامي، أصغر سليمي، بأن اهتمام الحكومة الجاد بتنويع أسواق الصادرات غير النفطية ساعد على تحسين الوضع في هذا المجال وزيادة كمية الصادرات في فترة هذه الحكومة (عام ونصف) الى أعلى مستوى خلال الأعوام العشرة الماضية.

وقال سليمي، في تصريح أدلى به لمراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا"، إن إيران بموقعها الاستراتيجي تتمتع بقدرة كبيرة على لعب دور في ترانزيت التجارة العالمية، ويعتبر الوصول إلى المياه الحرة أحد أهم مكونات تنمية الصادرات الإيرانية التي يمكن عبر ذلك من أن توفر الأرضية لحضور دول آسيا الوسطى في السوق العالمية.

ودعا عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى الاسلامي إلى ضرورة استخدام طاقات البلاد في تنمية الصادرات غير النفطية كإحدى الأولويات المهمة للحكومة الثالثة عشرة (الحالية)، وقال: إن من وعود رئيس الجمهورية تطوير التجارة مع الجيران، وهي سياسة أدى تنفيذها إلى زيادة كبيرة في الصادرات غير النفطية للبلاد في العام الماضي (انتهى في ٢٠ آذار/ مارس) وتمكنت من تعزيز عائدات البلاد من النقد الأجنبي.

نمو الصادرات مؤشر لنجاح الحكومة

ووصف نمو صادرات البلاد غير النفطية بأنه مؤشر ناجح للحكومة الثالثة عشرة، وقال: إن الحكومة تحاول تطوير علاقاتها مع الدول الأخرى من خلال الدبلوماسية الاقتصادية؛ وفي الوضع الحالي بالإضافة إلى الصين وهي أكبر شريك تجاري لإيران، تعد دول مثل العراق وسوريا والإمارات العربية المتحدة وأفغانستان وتركيا، أهم شركاء إيران التجاريين في المنطقة، وينبغي أن يكون تطوير التفاعلات التجارية مع الدول الأخرى على جدول أعمال الحكومة. وفي إشارة إلى الظروف المناخية وإمكانيات البلاد في مجال الزراعة وتربية المواشي، قال عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى الاسلامي: إن صادرات إيران في مجال المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية والصناعات الغذائية في العام الماضي كانت لها نتائج مؤاتية وحيوية ونمواً مقبولاً ويمكن أن تلعب دوراً مهماً في ازدهار اقتصاد البلاد.

اهتمام خاص للتجارة غير النفطية

وأوضح أن الحكومة الثالثة عشرة تولي اهتماماً خاصاً لمسألة التجارة غير النفطية، وقال: تظهر الإحصائيات نمو التجارة الخارجية في الحكومة الثالثة عشرة وقد أولى رئيس الجمهورية اهتماماً خاصاً لهذه القضية، وعضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون مثال واضح على جهود الحكومة لتعزيز التفاعلات التجارية. وأضاف: حسب الإحصاءات في الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي تجاوزت صادرات ايران ٤٥ ملياراً و ٣٠٠ مليون دولار، وحققنا أعلى معدل نمو للبلاد في هذا المجال خلال السنوات العشر الماضية.

مواصلة مشروع تطوير الأسطول الجوي لشركة آسمان

تمّ خلال المئة يوم الأخيرة إصلاح وإضافة الطائرة الثالثة الى أسطول رحلات شركة آسمان، وتزامن ذلك مع الأول من أبريل يوم الجمهورية الإسلامية.

ووفقاً لتقرير العلاقات العامة لشركة آسمان، تم في الأول من أبريل تشغيل الطائرة بوينغ ٧٣٧ بعد تأمين محركين وإجراء الفحص الدقيق وعمليات الصيانة الأخرى، ولقد تم تنفيذ هذا المشروع بجهود مكثفة على مدار الساعة من قبل المتخصصين المهندسين والشباب بهدف زيادة عدد المقاعد بما يتماشى مع برنامج الرئيس التنفيذي لشركة آسمان في سبيل تطوير الأسطول الجوي.

ويعد تنفيذ عدد كبير من الطلبات الإلزامية، بالإضافة إلى عمليات التفتيش المكثفة في المقصورة من بين النقاط البارزة في هذا الفحص.

وقد انضمت هذه الطائرة إلى خطوط الطيران بعد إجراء رحلة تجريبية والتأكد من إجراء عمليات التفتيش الدقيقة

وستقوم طائرة بوينغ ٧٣٧ هذه بما لا يقل عن ٨ رحلات ذهاباً وإياباً يومياً. تم إنجاز هذه المهمة، التي هي جزء من برنامج تطوير أسطول آسمان، بمتابعة وتأكيد من القبطان شيرودي، الرئيس التنفيذي للشركة، من أجل تحسين الخدمة للمسافرين وإتباع السياسات التي أعلنها وزير التعاون والعمل والرعاية الاجتماعية والمدير التنفيذي لصندوق التقاعد الوطني. وفي وقت سابق وفي الشهرين الماضيين، مع توفير المحركات، انضمت طائرة Fokker ١٠٠ وطائرة بوينغ أخرى إلى خطوط طيران آسمان.